جواز تغيير الرتبة في النواسخ في كتاب كشف المشكل لعلي بن سليمان الحيدرة

الباحثة: مريم رائد مهدي أ. م .د. مُظَفَّــر عبـــــد رومـــــي
جامعة واسط / كلية الآداب / قسم اللغة العربية
mariamraaed93@gmail.com
07818212845

تاريخ الاستلام : 2021-04-10
تاريخ القبول :2021-06-26

المستخلص

اللغة العربية قد تكون لغة الإيجاز والاختصار، لذا يكون التقديم والتأخير ذو معنى جديد من دون إضافة كلمات جديدة مثل الإظهار والعناية والاهتمام، والواضح أنّ الجملة الاسمية في اللغة العربية فقد لا تشتمل على معنى الزمن وهي الجملة التي تصف المسند إليه بالمسند فقد لا تشير إلى حدث ولا إلى زمن، إذ أردنا أنْ نضيف عنصراً زمنياً إلى معنى هذه الجملة وقد جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال فهي الأفعال الناسخة وأدخلناها على الجملة الاسمية ويصبح وصف المسند إليه بالمسند والنواسخ قد تنسخ حكم المبتدأ والخبر عند البصريين وقد تغير حكم الخبر فقط عند الكوفيين فهي التي تضيف إلى الجملة معنى الزمن وقد تتغير الرتبة في النواسخ من تقديم وتأخير، وأشار بعض النحويين إلى أهمية تغيير الرتبة ودوره في المعنى واهتمام النحاة القدامى بها أيضاً.

الكلمات المفتاحية: الجواز، تغير، الرتبة، النواسخ. الايجاز، الاختصار، الجملة الاسمية، البصريين، الكوفيين، النحويين.

The Permissibility of Changing the Rank in the al-Nawasikh in the Book Revealed the Problem by Ali bin Suleiman Al-Haidara

Researcher: Mariam Ra`aed Mahdi Assist. Prof. Dr. Mudhaffar Abd Roomi
Wasit University / College of Arts / Department of Arabic Language
mariamraaed93@gmail.com
07818212845

Receipt date: 2021-04-10
Date of acceptance: 2021-06-26

Abstract

Arabic language may be the language of briefness and abbreviation, so the introduction and delay has a new meaning without adding new words such as manifestation, care and attention It is evident that the nominal sentence in the language may not include the meaning of time, which describes the assigned to him as the assignee may not refer to an event or to time. So we wanted to add a time element to the meaning of this sentence and we came with the tools transferred from the acts copier and we introduced it to the nominal sentence and becomes the description assigned to it by the assignee and the copiers may copying the ruling of the subject and predicate when the Basrien have changed the ruling of the news only when the Kufians. They add to the sentence the meaning of time and may change the rank in the copies of the introduction and delay and some grammarians pointed out the importance of the change of rank and its role in the meaning and the interest of the old sculptors as well.

Keywords: Permissible, Abbreviation, Nominal sentence, Basrien, Kufians, Grammarians.

.

المقدمة:

لقد لقي هذا الموضوع عناية كبيرة من العلماء والباحثين قديماً وحديثاً، وقد كانت لهم جهود بارزة بحيث تتصل ببعض اجزاء هذا الموضوع، غير أنَّ الدراسات العلمية الحديثة قد غلب عليها الطابع البلاغي متخذة من باب التقديم والتأخير، واهتموا النحاة القدامى بالرتبة ولكنهم لم يجعلوها ضمن باب مستقل، بل توزعت في جميع ابواب النحو، والرتبة في النحو قرينة على المعنى، وموقع الكلمة من الكلمة يدل على وظيفتها النحوية، والنواسخ قد تنسخ حكم المبتدأ والخبر عند البصريين وتغير حكم الخبر عند الكوفيين ومن الواضح أنّ الجملة الاسمية فقد لا تشتمل على معنى الزمن فهي التي تصف المسند اليه بالمسند ولا تشير الى حدث ولا الى زمن وقد جئنا بالأدوات المنقولة عن الافعال (الافعال الناسخة) وقد ادخلناها على الجملة الاسمية بحيث يصبح وصف المسند اليه بالمسند.

مسألة: جواز تقديم خبر (ليس) عليها:

تحدث الحيدرة عن جواز تقديم خبر(ليس) عليها فقال: "يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، مثل: (قائماً ليس زيدٌ)، بخلافٍ ، فمنهم من لا يجيز تقديم معمول ليس عليها؛ لأنَّها غير متصرّفة في نفسها فلا تتصرف في معمولها" (الحيدرة، 1984: 328).

وأمّا سيبويه فإنَّه لا يجيزه؛ لأنَّها وُضعت موضعاً واحداً ومن ثَمّ لم تتَصرّف تَصَرُّفَ الفعل الآخر. (سيبويه، 1988: 46).

وبَيّن أبو سعيد السيرافي جواز تقديم خبر (ليس) عليها، إذ تقول: (قائماً ليس زيدٌ) (السيرافي، د.ت: 300).

وأجازه أبو علي الفارسي وعلّل أنَّ العامل متصرّف في قول المتقدّمين من البصريّين فهو عنده مُقاس إذ تقول: (منطلقاً ليس زيدٌ) (الفارسي، 1969: 101). وقد ذهب الكوفيون إلى عدم جواز تقديم خبر ليس عليها، أمَّا البصريون فقد أجازوه، كما جازوا تقديم خبر (كان) عليها (الانباري، د.ت: 38). وحجة الكوفيين أنَّ (ليس) فعلٌ غير متصرّفٍ، ولا يجري مجرى الفعل المتصرّف كما أُجريَتْ (كان) مجراه وذلك؛ لأنَّها متصرّفةٌ، فهذه الحجّة فيما ذهب إليه الكوفيّون، وقد يتمثّل الفعل (ليس) بأنَّه غير متصرفٍ في نفسهِ، فلا يتصرّف في عملهِ، والدليل على هذا أنَّ (ليس) في معنى (ما) وذلك؛ لأنَّ (ليس) تنفي الحال، كما (ما) تنفي الحال أيضاً، و(ما) لا تتصرف، ولا يتقدّم معمولُها عليها، وكذلك (ليس)، فضلاً عن أنَّها كحرف من حروف النفي، وعلى كل حالٍ هذه الأشياء، إنْ تكنْ كافية في الدلالة على أنَّها حرفٌ فهي كافية في الدلالة على إيغالِها في شبه الحرف، وهذا ما لا إشكال فيه، وإذا ثَبُتَ أنَّها لا تتصرف وأنَّها موغلةٌ في شبهِ الحرف فقد منع تقديم خبر ليس عليها (الانباري، د.ت: 138–140). وأمَّا حجّة

البصريين فبيَّنوا الدليل على جواز تقديم خبر ليس عليها نحو قوله تعالى﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾، (سورة هود، 8) والدليل قَدَّمَ معمول خبر ليس عليها فـ (يوم) معمول لـ (مصروف)، فقد قدَّمَه على (ليس)؛ لأنَّ المعمول يقعُ حيثُ يقع العامل، ولا يُقال: بأنَّه (منصوب) بفعل مقدّر، ودلَّ عليه نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، وتقديره: يلازمهم العذاب يوم يأتيهم.(الانباري، د.ت: 138–142). وأمَّا ابن هشام فقد منع تقديم خبر ليس عليها وأيَّد رأي الكوفيين فقال: "وأمَّا امتناع ذلك في خبر (ليس) فهو اختيار الكوفيين ... وهو الصحيح؛ لأنَّه لم يسمع (ذاهباً لستُ)؛ ولأنَّها فعل جامد أشبهت (عسى)، وخبرها لا يتقدّم باتفاق" (ابن هشام، 1963: 133). فضلاً عن هذا فقد رَدَّ ابن هشام على من أجاز تقديم خبرها عليها فجعل (يوم) في الآية متعلقاً بـ(مصروفاً) في قوله: "الجواب أنَّهم توسّعوا في الظروف ما لم يتوسّعوا في غيرها"(ابن هشام، 1963: 133).

وأنكر ابن عقيل جواز تقديم خبر (ليس) عليها وأورد النقل عند سيبويه فقال: "وتباين النقل عن سيبويه، فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع، ولم يَرِدْ من لسان العرب تقديم خبرها عليها، وإنَّما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدّم معمول خبرها عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ . فهذا الدليل على من أجاز تقديم خبر ليس عليها وتقريرهُ، فـ(يَوْمَ) معمول الخبر لـ(مصروفاً) فقد تقدم على (ليس)" (ابن عقيل، 1980: 278) ومنع التقديم أبو حيان الأندلسي أيضاً

(أبو حيان الأندلسي، 2014: 178).

مسألة: الفصل بين (ما) وفعل التعجب بـ (كان وأخواتها):

أجاز الحيدرة الفصل بين (ما) التعجبية وفعل التعجب بـ(كان) أو إحدى أخواتها فقال: "وأجازوا الفصل بين (ما) وفعل التعجب بكانَ، وصارَ، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، فكان إجماع لعمومها، وما فيها خلافٌ إلَّا أنْ تُعتقد فيها الزيادة جاز عند الجميع ولم يمتنع فتقول: (مَا كان أحسن زيداً)، و(مَا أصبح أكرمه)، و(مَا أمسى أعلمه) (الحيدرة، 1984: 513).

وأمَّا عند سيبويه فجائز إذ قال: "وتقول: ما كان أحسن زيداً، فتذكر كان لتدلَّ على أنَّه كان فيما مضى" (سيبويه، 1988: 73).

وإذا قلت: (ما كان أحسن زيداً) ففي (كان) وجهان:

الأول: أنْ تكون زائدة، كأنَّك تقول: (ما أحسن زيداً)، ثم أدخلت (كان) وقد تدل على المضي، ففي (كان) ضمير الكون على ما تقدّم في معنى (كان) إذا كانت (كان) زائدة، وأمَّا الوجه الثاني: أنْ تجعلَ (ما) مبتدأً، وتجعل في (كان) ضميراً من (ما) فهو اسم

(كان) وتجعل (أحسن) خبر (كان) نحو قولك: (زيدٌ كان ضَرَبَ عَمراً)، (ما أصبح أبردها) و (ما أمسى أدفاها) فهذا ليس من كلام سيبويه فهو غير جائز عنده، والذين قالوا من النحويين: (ما أصبح أبرد الغداة) فجعلوا (أصبح) بمنزلة (كان)، و(أصبح) لا تشبه (كان) في هذا الموضع من وجهين: أحدهما: أنْ (أصبح) لا تكون زائدة مثل (كان)، وأمَّا الوجه الثاني: أنَّك إذا تقول (كان) وقد دلّت على المضي ولا توجب له في الحال شيئاً، فإذا تقول: (أصبح)، وقد أوجبت دخوله فيه، وبقاءه عليه ومثال على ذلك: (كان زيدُ غنياً)، ولا توجب له الغنى في حال إخبارك فقد تقول: (أصبح زيدٌ غنياً)، وتوجب له الدخول في الغنى والخروج عن الفقر (السيرافي، د.ت: 359). وذهب ابن مالك إلى جواز الفصل بين (ما) وفعل التعجب فقال: "ولمَّا كان فعل التعجب مسلوبَ الدلالة على المضي، وكان المتعجب منه صالحاً للمضي أجازوا زيادة (كان) إشعاراً بذلك عند قصده نحو: (ما كان أحسنَ زيداً)". (ناظر الجيش، 2018: 42؛ ابن هشام، د.ت: 1099). وأجاز هذه المسألة ابن الناظم في شرح الألفية إذ قال: "وممّا يجوز في فعل التعجّب الفصل بينه وبين (ما) بـ (كان) الزائدة ". (ابن الناظم، 2000: 332؛ عباس حسن، د.ت: 361) وذهب بعضُ النحويّين إلى جواز زيادة (أمسى وأصبح) بينهما، فاستدلّ في ما حُكِيَ من كلامهم: (ما أصبح أبردها) و (ما أمسى أدفاها) فقد حَمل جمهور البصريين ذلك على الشذوذ والاقتصار على ما سُمع بذلك. (ابوحيان الأندلسي، 2014: 218). والسيوطي لا يفصل بين (ما) وأفعل بغير (كان) قال: "أمَّا (كان) الزائدة فيجوز الفصل نحو: (ما كان أحسن زيداً) والأكثر على أنّ فعل التعجّب يدلّ على الماضي المتصل بالحال، فإذا أُريدَ الماضي المنقطع أتي بـ(كان)، أو المستقبل أُتي بـ(يكون) وقيل إنَّما يدلّ على الحال دون المضي، حُكِيَ عن المُبرّد، وقيل يدلّ على الثلاثة الحال، والماضي، والاستقبال، ويقيد في المضي بـ(كان) وأمسى، وفي الحال بـ(الآن)، وفي الاستقبال بـ(يكون)". (السيوطي، 1998: 41).

مسألة: جواز تقديم أخبار (كان) وأخواتها على اسمائها:

الحيدرة يجيز تقدم أخبار كان وأخواتها على اسمائها فتقول: (كان قائماً زيدٌ) (الحيدرة، 1984: 328)، وقال الله تعالى:﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، (سورة الروم: 47) ويجوز أيضاً مازال قائماً زيدٌ. (الحيدرة، 1984: 328). وسيبويه والمبرّد وافقا الحيدرة في جواز تقدم أخبار (كان وأخواتها)على اسمائها نحو قولك: (كَانَ أخاك عبدُ الله)، إذ قدَّمتَ الخبر وأخّرتَ الاسم. (سيبويه، 1988: 45؛ المبرد، 1994: 87؛ الفارسي، 1969: 100). وبَيَّن الحريري جواز تقدم أخبار (كان وأخواتها) على اسمائها كما أجاز تقدّم المفعول على الفاعل (الحريري، 1991: 147)؛ لأنّها لمَّا كانت أخبارُها مشبّهة بالمفعول، وأسماؤها

مشبّهة بالفاعل والمفعول يجوز تقديمهُ على الفاعل فكذلك ما كانَ مشبهاً به (الأنباري، د.ت: 138). فتوسيط أخبارها بين الفعل والاسم كلِّها جائز، ما لم يمنع مانع أو واجب، وتوسيط خبر (كان) بين الفعل والاسم جائز، والتوسيط مع (ليس ودام) جائز أيضاً، وإنْ كانا لا يتصرفان ؛ وذلك لأنَّ الأقلَّ محمولٌ على الأكثر. (ابن مالك، 1990: 348–349؛ ابن هشام، د.ت: 244).

"وإنَّما اختصّت (ليس ودام) بالاستشهاد على توسيط خبرهما؛ لأنَّهما ضعيفتان لعدم تصرّفهما في أنفسهما، فربّما اعتقد عدم تصرّفهما في العمل مطلقاً" (ابن مالك، 1990: 349).

وذهب بعضٌ منهم إلى عدم توسيط خبر (ليس) و (مادام)، فما له في ذلك متبوع، بل هو اختلاف للقياس والسماع، فأمَّا اختلافه للقياس وذلك؛ لأنَّ توسيط خبر (ليت) جواز بإجماع، مع أنَّ (ما) في (دام) لا تتصرّف، ومنع تصرّف (ليس) لازم، ومنع تصرّف (دام) ممتنع وذلك؛ لأنَّ (ليس) تشبه (ما) النافية في المعنى، وتشبه (ليت) في اللفظ، والسبب في ذلك؛ لأنَّ وسطها ياء ساكنة سالمة، مثلما يكون ذلك مفقود في الأفعال (ابن مالك، 1990: 349؛ السيوطي، د.ت: 72). ومثال على توسيط خبر كان بين الفعل والاسم نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ حَقًّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إذ قدّم خبر كان (حقاً) وأخَّرَ الاسم وهو (نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)؛ لِكَوْنِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ فَاصِلَةً لِلِاهْتِمَامِ بِالْجَزَاءِ، إِذْ هُوَ مَحَطُّ الْفَائِدَةِ (ابو حيان الأندلسي، 1993: 173). وذكر الأزهري تقديم أخبارهن على أسمائهن جائز وذلك خلافاً لابن درستويه في (ليس)، ولابن معطٍ في (دام) (الأزهري، 2000: 242). وقد أجاز البصريّون تقديم خبر (كان) وأخواتها على الاسم، ومثال على ذلك قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ ﴾ (سورة البقرة، 177). إذ قَدَّمَ خبر ليس وهو (البِرَّ) وأخَّرَ الاسم وهو المصدر المؤول (أَنْ تُوَلُّوا) . وقد منع الكوفيّون تقديم خبر كان وأخواتها على الاسم، وذلك؛ لأنَّ الخبر فيه (ضمير) الاسم، ولا يمكن أنْ يتقدَّم الضمير على ما يعود عليه، والسبب في ذلك؛ لجعلهم الخبر (حالاً)، و(الحال) فيها ضمير صاحبها (السيوطي، 1998: 371–372؛ ابراهيم بركات، د.ت، 2007: 362). والكوفيّون وأكثر المتأخّرين ومنهم ابن مالك، منعوا تقديم خبر (ليس) على الاسم تشبيهاً بـ (ما) إذ قاسوها على (عسى) (ابراهيم بركات، 2007: 363).مسألة: تقديم خبر (مازال) عليها:تحدث الحيدرة عن جواز تقديم خبر (مَازال) عليها إذ قال: "يجوز تقديم خبر (مازال) عليها مثل: (قائماً مَازال زيدُ)، بخلاف، فمنهم من لا يُجيز تقديم معمول مازال وأخواتها لما في (ما) من معنى المصدر ومعمول المصدر لا يتقدَّم عليه، ومنهم من يُجيزها جميعاً "(الحيدرة، 1984: 328). وبعضهم قال: لا يجوز تقديم الخبر عليها ومثال على ذلك: (قائماً مَازال زيدٌ) (الحريري، 1991: ص47).

وقد ذهب بعض النحويين إلى جواز تقدّم خبر (مَازالَ) عليها، والسبب في ذلك؛ "لأنَّ (ما) للنفي، و(زال) فيها معنى النفي، إذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً، صار قولك: (مازال زيدٌ قائماً)، بمنزلة: (كان زيدٌ قائماً)، وكما يجوز أنْ تقول: (قائماً كان زيدٌ) فكذلك يجوز أنْ تقول: (قائماً مازال زيدٌ)، وأجمعوا على أنَّه لا يجوز تقديم خبر(مادام) عليها، وذلك؛ لأنَّ (ما) فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدَّم عليه" (الأنباري، د.ت: 139–140). وقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم خبر (مازال) عليها، وما كان في معناها من أخواتها أيضاً، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان من البصريين، وذهب البصريّون إلى عدم جواز ذلك، وإليه ذهب الفرَّاء من الكوفيين، فأجمعوا إلى أنَّه عدم جواز تقديم خبر (مازال) عليها (الأنباري، د.ت: 134).

أمَّا الكوفيون فاحتجّوا وبيّنوا ذلك ؛ والسبب فيه لأنَّ (مَازال) ليس بنفي الفعل، فإنَّما هو نفيٌ لمفارقة الفعل، وبيان صوابه أيضاً، وحال الفاعل في الفعل متطاولةٌ، والذي يدلّ على أنَّه ليس بنفي أنَّ (زال) فيه معنى النفي، و(ما) للنفي، فلمَّا دخل النفي على النفي صار إيجاباً (الأنباري، د.ت، 134)، وصار (مازال) بمنزلة (كان) في الإيجاب، فكما (كان) جاز تقديم خبرها، وكذلك (مازال) أيضاً جاز تقدم خبرها عليها؛ لذلك لم يقولوا (مازال زيدٌ إلَّا قائماً) وكما لم يقولوا (كان زيدٌ إلَّا قائماً) والسبب في ذلك؛ لأنَّ (إلَّا) يؤتى بها لنقض النفي، ومثل ذلك: (ما مررتُ إلَّا بزيدٍ، وما ضربتُ إلَّا عمراً)؛ لأنَّك نفيتَ المرور والضرب، فأدخلتَ (إلَّا) أثبتهما لزيدٍ، فأبطلت النفي ونقضته، أمَّا البصريّون فاحتجّوا بقولهم عدم جواز تقديم خبرها عليها؛ لأنَّ (ما) للنفي، والنفي يكون له صدر الكلام، إذ جرى مجرى حرف الاستفهام فله صدر الكلام، والسرُّ فيه إنَّما الحرف جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، وينبغي أنَّه يأتي قبلهما لا بعدهما، فكما حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، وهنا أيضاً (الأنباري، د.ت: 135–137). وقد ذكر ابن الناظم عدم جواز تقدّم خبرها عليها وذلك؛ لأنَّ (ما) لها صدر الكلام، ولكن جاز توسّطه بين (ما) والفعل ومثال على ذلك: (ما قائماً كان زيدٌ)، و(ما قائماً زال زيدٌ) (ابن الناظم، 2000: 96) وبعضهم جاز تقدم خبرها عليها وذلك بالقياس (الكيشي، د.ت: 153؛ ابن هشام، د.ت: 246). وبعض المعاصرين أيّدوا رأي البصريّين في عدم جواز تقديم خبر (مازال) عليها (ابراهيم بركات، 2007: 368).

مسألة: جواز توسط (ظَنَّ وأخواتها) بين المفعولين و جواز تقديمها وتأخيرها عنهما:

بيَّن الحيدرة جواز توسط (ظَنَّ وأخواتها) بين المفعولين، فجاز فيها الإلغاء والإعمال ومثال على ذلك: (زيداً ظَنَنتُ عالماً)، و(زيدٌ ظَنَنتُ عالمٌ)، وأجاز التقديم أيضاً نحو قولك: (ظننت زيداً عالماً) والإعمال أجود لقربها من رتبتها التي تعمل فيها وهي التقديم،

والإلغاء لبعدها من رتبتها نحو قولك: (زيداً عالماً ظَنَنتُ) (الحيدرة، 1984: 408). وسيبويه وافق الحيدرة في جواز توسط (ظَنَّ وأخواتها) بين المفعولين مثال على ذلك: (زيداً أظنُّ أخاك)، وجاز أيضاً تقديمها على المفعولين مثل: (أظُنُّ زيداً منطلقاً)، وكلَّما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملتَ، وذلك قولك :(زيداً أخاك أظنُّ)، فهذا ضعيف كما يضعف (زيداً قائماً ضربتُ)؛ لأنَّ الحدَّ أنْ يكون الفعل مبتدأ إذا عمل والأصل أنْ يتقدم الفعل ويُبتدأ به (سيبويه، 1988: 119–120)

وقال المبرّد: "فالذي تُلغيه لا يكون مقدماً، إنَّما يكون في أضعاف الكلام؛ ألا ترى أنَّك لا تقول: (ظننتُ زيدٌ منطلقٌ)؛ لأنَّك إذا قدَّمتَ الظّنَّ فإنَّما تبني كلامك على الشك" (المبرد، 1994: 11) وظنّ وأخواتها من عوامل الأسماء؛ لذلك جاز فيها، التقديم، والتأخير، والتوسيط (المبرد، 1994: 10).

وذهب ابن السرَّاج إلى جواز هذه المسألة فقال: "ويجوز لك أنْ تُلغي (الظن) إذا توسط الكلام أو تأخر، وإنْ شئت أعملته ... ولا يحسن أنْ تلغيه إذا تقدم" (ابن السراج، 1996: 181).

وبَيَّن بعض المتأخرين جواز تأخّر الفعل عن المفعولين ويحسن فيه الإلغاء والإعمال، والإلغاء أحسن وأكثر، أو توسّطه بينهما جازوا فيه الإعمال والإلغاء ويكون إلغاء الفعل قبيحاً، ومثال على ذلك: (زيدٌ ظننتُ عالمٌ)، وإنْ شئت تقول: (زيداً ظننتُ عالماً) فيكون كلاهما حسن، أو تقول: (زيداً ظننتُه منطلقاً)، وتقديره: ظننت الظن فإنْ تقدَّم الفعل لا يجوز إلغاؤه (الفارسي، 1969: 134، 136؛ ابن الناظم، 2000: 146، 148). وإنْ تقدّم الفعل على المفعولين ولم يتقدّم على الفعل شيء. ومذهب البصريّين منع الإلغاء، وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز تقدّم الفعل على المفعولين، ولكن عندهم الإعمال أرجح (المرادي، 2001: 559–560). وابن هشام أجاز توسّط الفعل (ظن) بين المفعولين، أو تأخّر عنهما ومثال على توسط الفعل: (زيداً ظننتُ عالماً) بالإعمال، ويجوز إذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر، نحو: (زيدٌ ظننتُ عالمٌ) بالإهمال، وإذا تأخَّر الفعل عن المبتدأ والخبر بالإهمال، فهو الأرجح بالاتّفاق ومثال على ذلك: (زيدٌ عالمٌ ظننتُ)، وإنْ تأخّر الفعل عن المفعولين جاز الإعمال مثل: (زيداً عالماً ظننتُ)، فإنْ تقدَّم الفعل (ظنّ) على المبتدأ والخبر جاز الإعمال ولا يجوز الإهمال (ابن هشام، 1963: 173 ، 175؛ ابن هشام، د.ت: 54). وإذا تقدَّم الفعل امتنع الإلغاء عند البصريين ولا يمكن أنْ تقول: (ظننتُ زيدٌ قائمٌ)، بل يجب الإعمال هنا إذ يمكن أنْ تقول: (ظننتُ زيداً قائماً) (ابن عقيل، 1980، 47)، وجَوَّزَهُ الكوفيون، والأخفش وابن الطراوة، والإعمال عنده حسنٌ، ويجوز تأخّر الفعل عن المفعولين أو توسّط بينهما (السيوطي، 1998: 490–491).

مسألة: جواز تقديم خبر (إنَّ) على اسمها:

ذكر الحيدرة جواز تقدم خبر إنَّ على اسمها إذ قال: "إنَّ الخبر إذا كان ظرفاً أو حرفاً جاز تقدّمه على الاسم؛ لاتّساع العرب في الحروف والظروف" (الحيدرة، 1984: 356) ومثال على ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ (سورة المزمل: 12)

أمَّا سيبويه فقد وافق الحيدرة في جواز تقديم خبر إنَّ على اسمها، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة أو ظرف ومثال على ذلك: (إنَّ فيها زيداً) (سيبويه، 1988: 132).

ويرى المبرّد جواز تقدّم خبرها على اسمها إذا كان الذي يليها ظرفاً وكان خبراً، أو ليس خبراً جاز ذلك، مثال: (إنَّ في الدارِ زيداً) فإنَّما أُجيز ذلك؛ لأنَّ الظروف ليست مما تعمل فيه (إنَّ) وذلك لوقوع غيرها فيه (المبرد، 1994: 109-110؛ الفارسي، 1969: 116).

ولا يجوز تقدُّم خبرها على اسمها إلَّا إذا كان الخبر جار ومجرور أو ظرف وذلك؛ لأنَّ الجار والمجرور والظرف اتّسع فيهما (الحريري، 1991: 144-145؛ ابو حيان الأندلسي، 1982: 55؛ المرادي، 2001: 524؛ ابن الجوزية، 2002: 232). وقال ابن الخشّاب: "فإنْ كان الخبر مِما لا يظهر فيه الرفع كالجار والمجرور والظرف ساغ تقديمه كقولك: (إنَّ في الدارِ زيداً)، و(إنَّ أمامَك عمراً)؛ لأنَّ الظروف وما جرى مجراها من الجار والمجرور متّسع فيها" (ابن الخشاب، د.ت: 169-170). فإنْ كان الخبر جار ومجرور، أو ظرف فإنَّه لا يلزم تأخر الخبر، فَتَحتَ هذا قسمان: أحدهما: أنْ يجوز تقديم الخبر وتأخيره، ومثال على ذلك: (ليت فيها غير البذي)، أو (ليت هنا غير البذي) وجاز تقديم (فيها، وهنا) على (غير) تأخيرهما عنها.

والثاني: يجب تقديم الخبر ومثل ذلك: (إنَّ في الدارِ صاحبُها)، ولا يجوز تأخر (في الدارِ) وذلك لئلَّا يعود (الضمير) على متأخر لفظاً ورتبة (ابن عقيل، 1980: 348-349؛ الشاطبي، 2007: 315-316؛ الأزهري، 2000: 299)

وبعض المعاصرين قالوا لا يجوز أنْ تتقدم أخبارها على أسمائها إلَّا إذا كان الخبر شبه جملة، والسبب في ذلك؛ "لأنَّ العرب اتسعت في الظروف، فأجازت فيها مالا تُجيزهُ في غيرها، من قبل أنَّ جميع الأفعال لا تخلو منها، فهي موجودة في الكلام وإن لم تُذكر؛ لأنَّه لا يصح وقوع فعل إلَّا في زمان ومكان، فلمَّا كان معناها موجوداً في الكلام أجازوا تقديمها، والفصل بها بين (إنَّ) واسمها" (ابراهيم بركات، 2007: 235) ومثال على ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾، إذ قدَّم الخبر وهو (لدينا)

وذلك؛ لأنَّ الاسم نكرة ولا مسوِّغ له إلَّا أنْ يتقدَّم الخبر عليه، والاسم مؤخَّر وهو (أنْكَالاً) (الفوزان، د.ت: 243) وكذا في قوله تعالى:﴿ كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ (سورة لقمان: 7).

مسألة: الجواز في مواضع لام الابتداء مع (إنَّ) المكسورة:

بيَّن الحيدرة مواضع لام الابتداء مع إنَّ المكسورة فقال: "ومتى جئت بلام الابتداء مع إنَّ المكسورة جاز دخولها في أربعة مواضع: في الخبر متأخراً مثل: (إنَّ زيداً لقائمٌ في الدار)، وفي الفضلة متوسطة مثل: (أنَّ زيداً لفي الدارِ قائمٌ)، وفي الخبر والفضلة جميعاً مثل: إنَّ زيداً لفي الدارِ لقائمٌ" (الحيدرة، 1984: 356) وسيبويه وافق الحيدرة في جواز مواضع لام الابتداء مع (إنَّ) المكسورة (سيبويه، 1988: 146–148)، أمَّا المبرد فوافق الحيدرة في دخول اللام على الخبر المتأخر، والفضلة المتوسطة، ودخولها على الاسم المتأخر، ولكن منع تكرار اللام في الخبر وفي المتعلق المتقدم على الخبر (المبرد، 1994: 343–344). وذكر أبو علي الفارسي جواز دخول (لام الابتداء) على خبر (إنَّ) المكسورة، وعلى اسمها وذلك إذا فُصل بين (إنَّ) و(اسمها) بظرف، أو جار ومجرور ومثال على ذلك دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) نحو(إنّ زيداً لمنطلقٌ)، ودخول لام الابتداء على اسم إنَّ نحو: (إنَّ في الدارِ لَزيداً)، و(إنَّ عندكَ لَبكراً)، وقد تقع لام الابتداء قبل الخبر ومثل ذلك: (إنَّ زيداً لَطعامَك آكلٌ)، فلو قلت: (إنَّ زيداً آكلٌ لَطعامك) لا يجوز وذلك؛ لأنَّها دخلت على فضلة وشيء مستغنى عنه، فإنَّما تدخل اللام على اسم (إنَّ) أو خبرها ؛ لأنَّها (لام الابتداء) وحكمها أنْ تقع قبل (إنَّ)، فإنَّما قد فصل بينهما ؛ وذلك كراهية اجتماع حرفين متفقين بالمعنى (الفارسي، 1969: 117–119). وتابع الحريري أبا علي الفارسي في مواضع لام الابتداء مع (إنَّ) المكسورة ولكن أضاف موضعاً آخرَ وهو إذا فُصل بين اسم (إنَّ) والخبر بـ(جار ومجرور) أو بـ(ظرف) فقد جاز دخول اللام على الفاصل أو على الخبر، ومثال على ذلك: (إنَّ زيداً لَبِكَ واثقٌ)، وجار أيضا: (إنَّ زيداً بِكَ لَواثقٌ)، وإذا تأخّر الجار والمجرور عن الخبر جاز دخول اللام على الخبر ولا يجوز دخولها على الجار والمجرور، نحو قولك: (إنَّ زيداً لَواثقٌ بِكَ)، وعدم جواز: (إنَّ زيداً واثقٌ لَبِكَ)، و(إنَّ زيداً لَواثقٌ لَبِكَ) (الحريري، 1991: 144)، ورضي الدين الاستراباذي وافق الحيدرة في مواضع لام الابتداء مع (إنَّ) المكسورة ولكنه أضاف مواضعَ أخرى وهي الفصل المسمى (عماداً)، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ (سورة هود: 87) والاسم المتأخّر عن الخبر، والمعمول المتقدّم على الخبر (الاستراباذي، 1996: 357، 359)

ولا يمكن أنْ تدخل اللام على خبر باقي أخوات (إنَّ)، ولا يجوز أنْ تقول: (لَعلَّ زيداً لَقائمٌ) ، ولكنَّ الكوفيين أجازوا دخولها في خبر (لكن)، فقد خُرِّجَ على أنّ اللَّام تكون زائدة، فقد شذَّتْ زيادتها في (خبر أمسى) ، (ابن عقيل، 1980: 363، 365) ومثل ذلك قوله: (ابن جني، د.ت: 316؛ ابن يعيش، 2001: 64-87؛ ابن عقيل، 1980: 365؛ العيني، د.ت: 310).

مَرّوُا عَجَالَى، فَقَالُوا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ ؟ فَقَالَ مَنْ سَألُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودَا

وتقديره أي: أمسى مجهوداً، وهذه الزيادة جاءت شاذة (ابن عقيل، 1980: 366). وقد شذَّت زيادة اللام في خبر المبتدأ أيضاً، فإنْ كان خبر (إنَّ) منفياً لا يجوز أنْ تدخل عليه اللام؛ ولا يجوز أنْ تقول: (إنَّ زيداً لمَا يقومُ)، والخبر إذا كان ماضياً متصرّفاً وغيرَ مقترنٍ بـ(قد) لا يجوز دخول اللام عليه؛ فلا تقول: (إنَّ زيداً لَرضي) فأجازه الكسائي، وهشام، وإذا كان الفعل مضارعاً جاز دخول اللام عليه، فإنْ كان الفعل ماضياً غير متصرّف جاز دخول اللام عليه ومثال على ذلك: (إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ) وهذا مذهب الأخفش والفراء، أمَّا سيبويه فلا يُجوّز ذلك، وإذا اقترن الفعل الماضي المتصرّف بـ(قد) جاز دخول اللام عليه، نحو: (إنَّ زيداً لَقَدْ قَامَ)، ولام الابتداء أيضاً تدخل على معمول الخبر المتوسط بين اسم (إنَّ) والخبر، وتدخل على ضمير الفصل أيضاً، وتدخل لام الابتداء على الاسم المتأخّر عن الخبر، ولا يجوز تكرار لام الابتداء في الخبر والمتعلق المتقدم قبل الخبر(ابن عقيل، 1980: 366، 368 – 370، 372-373؛ عباس حسن، د.ت: 660-664).

الخاتمة:

وقد توصل البحث إلى نتائج اهمها:

إنَّ اللغة العربية قد تكون لغة الإيجاز والاختصار، فلذلك يكون التقديم والتأخير ذو معنى جديد دون إضافة كلمات جديدة مثل الإظهار والعناية والاهتمام.

للجواز له أثراً في تغير الرتبة وقد يتغير نظام الجملة في التقديم والتأخير ولكن تبقى الدلالة، ويبقى الأسلوب.

وجد أنَّ رتبة الجمل الاسمية والتي تحتوي على الأفعال الناسخة (كان وأخواتها)، اسمها، وخبرها تكون رتب محفوظة.

يجب الالتزام في الرتبة الاصلية بين الحروف الناسخة، واسمها، وخبرها وعلل ذلك؛ لأنَّ هذه الأحرف قد تؤثر على الجملة التي تدخل عليها، ومنع مجيء اسماء الأحرف الناسخة (شبه جملة) مطلقاً، وأيضاً منع توسط الخبر (المفرد أو الجملة) بين الحرف الناسخ واسمه؛ بسبب ضعف عمل هذه الأحرف.

جمهور النحاة لم يختلفوا بتقديم اخبار النواسخ الفعلية والحرفية على اسمائها التي جاءت شبه جملة (ظرفاً أو جاراً أو مجروراً)؛ والسبب في ذلك لأنَّ فيها سعة أكثر من غيرها من التراكيب، فقد جوزوا تحول اخبار هذه النواسخ لفظاً، مع حفظ رتبتها.

المصادر

1- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: الإمام العلامة برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت767هـ)، تحقيق : د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.

2- الإرشاد إلى علم الإعراب: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي (ت695هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبدالله علي الحسيني البركاتي، و د. محسن سالم العميري.

3- أسرار العربية: الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري(ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي – دمشق.

4- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة بيروت– وطى المصيطبة، الطبعة الثالثة، 1996م.

5- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات بن الانباري(ت٥٧٧هـ)، د. ت.

6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري(ت٧٦١هـ)، د.ت، المكتبة العصرية صيدا– بيروت. د.ط

7- الإيضاح العضدي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، المحقق: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

8- الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

9- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ_ ٢٠١٤م.

10- تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.

11- تقريب المقرب: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

12- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي المعروف بابن ام قاسم (ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م.

13- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن صالح الفوزان، د.ت، د.ط.

14- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ– ٢٠٠٠م.

15- شرح ابن عقيل: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني(ت٧٦٩هـ)، د.ت، الطبعة العشرون، (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م).

16- شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): مُحبّ الدين محمد بن يوسف التميمي الشافعي المعروف بـ (ناظر الجيش) (ت٧٧٨هـ) تحقيق: محمد العزازي، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٣٩هـ–٢٠١٨م).

17- شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السُود، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ–٢٠٠٠م).

18- شرح الرضي على الكافية: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

19- شرح الكافية الشافية: العلامة جمال الدين ابي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني (ت 672هـ) ، تحقيق: د. عبدالمنعم احمد هريري، جامعة ام القرى- مكة المكرمة، الطبعة الاولى، 1982م.

20- شرح قطر الندى وبل الصدى: لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، د.ت الطبعة الحادية عشر، ربيع الثاني ١٣٨٣- أغسطس ١٩٦٣.

21- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان(ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، د.ط

22- شرح ملحة الإعراب: الإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت٥١٦هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، جامعة اليرموك- إربد، الأردن، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ- ١٩٩١م).

23- كشف المشكل في النحو: لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني(ت٥٩٩هـ) تحقيق: د. هادي عطية مطر الهلالي، كليه الآداب- جامعه البصرة، مطبعة الارشاد- بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

24- المرتجل في شرح الجمل:لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، د.ت، د.ط.

25- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق : الدكتور عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

26- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، الطبعة الثالثة،١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

27- النحو العربي: د. إبراهيم إبراهيم بركات، د.ت، دار النشر للجامعات- مصر، د.ط.

28- النحو الوافي : عباس حسن، د.ت، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، د.ت.

29- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

Refernce:

1- Ersahd Al Salik to the Hal of the Alfeiat Ibn Malik: Imam Al-Alama Burhanuddin Ibrahim ibn Muhammad ibn Abu Bakr bin Ayoub bin Qayyam al-Jawziya (T767Ah), Investigation: Dr. Muhammad bin Awad bin Mohammed al-Sahli, first edition, 1422 Ah- 2002.

2- Al-Ershad to the Oloom Al-E`raab: Imam Shamseddine Mohammed bin Ahmed bin Abdullatif Al-Qurashi Al-Keishi (died 695H), Investigation and Study: Dr. Abdullah Ali Al-Husseini Al-Barkati, and Dr. Mohsen Salem Al-Amiri.

3- Asrar Al-Arabia: Imam Abu al-Barakat Abdul Rahman bin Mohammed bin Abi Saeed al-Anbari (died 577H), Investigation: Mohammed Bahja al-Bitar, Arab Scientific Society, Damascus.

4- Al-Osool in Al-nahoo: Abu Bakr Muhammad bin Sahl bin Al-Sarraj al-Baghdadi (died 316H), Investigation: Dr. Abdul Hussein al-Fatli, Beirut Foundation- Wata Al-Mustabeh, Third Edition, 1996.

5- Equity in the issues of disagreement between the opticians and the Kufics: Abu al-Barakat bin Al-Anbari (died 577H), D.T.

6- Awadah Almasalik to ALfeiat Ibn Malik: Imam Abu Abdullah Jamal al-Din bin Yusuf ibn Ahmed bin Abdullah bin Hisham al-Ansari al-Masri (died .161), D.T., Modern Library of Sidon, Beirut. D.I.

7- Al-Edahh Al-Ethday explanation: Al-Hasan bin Ahmad bin Abdul Ghaffar Abu Ali al-Farsi (died 377H), Investigator: Hassan Shazli Farhoud, First Edition, 1969.

8- Al-Ketab : Abu Basher Amr bin Othman bin Qanbar (died 180H), Investigation: Abdessalam Mohammed Haroun, Saudi Foundation in Egypt, Third Edition, 1408Ah - 1988.

9- Al-Tatheeal and Altakmeel Fe Sharhh Ketab Al-Tasheel : Abu Hayyan al-Andalusi, realization: Dr. Hassan Hindawi, first edition, 1435 Ah / 2014.

10- Tafseer Albahr Al-moheet : Muhammad ibn Yusuf, alias Abu Hayan al-Andalusi (died 745H), investigation: Sheikh Adel Ahmed Abdel-Maqdis, Sheikh Ali Mohammed Mouawad, Beirut-Lebanon Scientific Books House, first edition, 1413 Ah-1993.

11- Taqreeb Al-Moqarab : Abu Hayyan al-Andalusi, Investigation: Dr. Afif Abdel Rahman, First Edition, 1402Ah- 1982.

12- Tawdehh Al-Maqaseed and Al-Masalik in Sharhh Alfeiat: Al-Maradi known as Ibn Um Qasim (T749H), explanation and realization: Abdul Rahman Ali Suleiman, First Edition, Arab Thought House, Cairo, 2001.

13- Dalel Al-Salik's to Alfeiat Ibn Malik: Abdullah bin Saleh al-Fawzan, D.T., D.T.

14- Sharhh Ibn al-Nazim to Alfeiat Ibn Malik: Ibn al-Nazim Abi Abdullah Badreddine Muhammad, son of Imam Jamal al-Din Muhammad ibn Malik (died 686H), investigation: Muhammad Bassel Ayoun al-Black, Beirut-Lebanon Scientific Book House, first edition, 1420 Ah-2000.

15- Sharhh Ibn Aqeel: Al-Qathee Bahaa al-Din Abdullah bin Aqeel al-Aqeel al-Masri al-Hammadani (died 769h), D.T., 20th edition (1400 Ah- 1980).

16- Sharhh Al-Taseheel named Tamheed Al-Qwa`ed in Sharhh Taseheel Al-Faw`edd): Mohibuddin Mohammed bin Yusuf al-Tamimi al-Shafei, known as "The Head of the Army" (died 778H) Investigation: Mohammed Al-Azzazi, Lebanon, First Edition (1439Ah-2018).

17- Shrhh Al-Tasreeh from Al-Tawdeeh: Khalid bin Abdullah al-Azhari (905H), investigation: Mohammed Basel Ayoun Al-Black, The House of Scientific Books, Beirut-Lebanon, First Edition, (1421 Ah-2000).

18- Shrhh Alrazee to AlKafea`a :Sheikh Radhialdin Mohammed bin Al-Hasan al-Estrabadhi (died 686H), Investigation: Dr. Yusuf Hassan Omar, Second Edition, 1996.

19- Shrhh Alkafea`a AlShafiaa: Jamal al-Din Abi Abdullah Mohammed bin Malik al-Taie Al-Jiani (t. 672H), investigation: Dr. Abdul Moneim Ahmed Heriri, Um al-Qura University- Mecca, first edition, 1982.

20- Sharhh Qatar al-Nada and wabl Al-Sada: Abu Abdullah Jamal al-Din bin Hisham al-Ansari (died.761h), D.T. 11th Edition, Spring II, 1383-August 1963.

21- Shrhh Ketab of Sibuyeh: By Abu Saeed Al-Siravi al-Hassan bin Abdullah bin Al-Marzban (died 368H), Investigation: Ahmed Hassan Mahdli, Ali Sayed Ali, D.T.

22- Sharhh Molhaa Al-E`raab: Imam Abu Muhammad al-Qasim bin Ali Al-Hariri al-Basri (died 516H), Investigation: Dr. Faiz Fares, Yarmouk-Irbid University, Jordan, First Edition (1412Ah- 1991).

23- Kasf Al-Moshkel in grammar: Ali bin Sulaiman al-Haidara al-Yemeni (599) Investigation: Dr. Hadi Attia Matar Al-Hilali, Faculty of Arts, Basra University, Al-Hadh press, Baghdad, first edition, 1404Ah-1984.

24- Al-Mortajal Fe Shrhh AlJomal: Abu Mohammed Abdullah bin Ahmed bin Ahmed bin Ahmed bin Al-Khashab (died.567H), D.T., D.T.

25- Al-Maqased Al-Shafiaain Shrhh the summry Alkafei`aa : Imam Abu Ishaq Ibn Ibrahim bin Musa al-Shatabi (died 790H), Investigation: Dr. Abdul Majid Qatamesh, Um al-Qura University- Mecca, First Edition, (1428Ah - 2007).

26- Al-Moqtathab: Abu Abbas Muhammad bin Yazid Al-Refriq (died 285H), Investigation: Mohammed Abdul Khaleq Azima, Cairo, Third Edition, 1415 Ah -1994.

27- Arabic Grammar: Dr. Ibrahim Ibrahim Barakat, D.T., University Publishing House, Egypt, D.I.

28- Alnahoo Al-Wafee: Abbas Hassan, D.T., House of Knowledge, Egypt, Third Edition, D.T.

29- Hame`a, Al-Hawama in Sharhh Jame`aa Al-Jawam`aa : Imam Jalaluddin Abd al-Rahman bin Bakr al-Suyuti (T911H), Investigation: Ahmed Shamseddine, Beirut-Lebanon Scientific Books House, First Edition ,1418 Ah -1998).